

التحولات المعرفية في بيئة الأعمال الدولية

أ.د. السعدي رجال

أستاذ التعليم العالي بجامعة أم البواقي

ecoredzo@yahoo.fr

أ. مسعي سمير

أستاذ مساعد بالمركز الجامعي خنشلة.

s_messai@yahoo.fr

ملخص البحث:

تمر الرأسمالية بمنعرج تاريخي ؛ من نظام اقتصاديات الحجم أين يكون أساس القيمة هو حجم العمل البشري، إلى مرحلة جديدة من الإنتاج قائمة على درجة وكثافة الإبداع؛ أين يكون العنصر الأساسي في خلق القيمة هو مستوى المعرفة البشرية المسخرة في العملية الإنتاجية. يرمي هذا البحث إلى إمطة اللثام عن أهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الحالي، والتي كانت سبباً مباشراً وراء نشوء مفهوم اقتصاد المعرفة.

الكلمات الدالة: اقتصاد المعرفة، المعرفة ، الإبداع، الأصول المعنوية، العولمة.

Résumé :

Le capitalisme négocie un tournant décisif ; lors de son passage d'une économie d'échelles où la valeur se détermine à partir du volume de travail humain, vers une nouvelle économie basée sur le degré et l'intensité d'innovation, et marquée par une création de valeur focalisée dans le niveau de la connaissance humaine consacré à la production. Cette étude vise à clarifier les principales mutations, que connaît l'économie mondiale connaissance.

Mots clés : Economie de connaissance, les actifs immatériels, la connaissance, l'innovation, la mondialisation.

مقدمة:

إنَّ العلاقة التي تربط بين المعرفة والاقتصاد هي علاقة أزلية وجدت منذ ممارسة الإنسان نشاطاته البدائية كالصيد والزراعة. فالمعرفة كخصيصة باطنية يمتلكها الإنسان لطالما كان لها دور بارز في العملية الاقتصادية، حيث يشيد آدم سميث في كتاباته بالإسهامات التي يقدمها المختصون The new layers of specialists في العملية الإنتاجية من خلال إدماجهم واستخدامهم لمختلف المعارف الاقتصادية المفيدة، كما يؤكد فريدريك Friedrich List على أهمية البنى التحتية Infrastructures والمؤسسات التعليمية Educational institutions في إعداد وتأهيل القوى التشغيلية من خلال خلق ونشر المعرفة¹، ويصف شام بيتر Joseph Schumpeter الإبداع على أنه الدافع الرئيسي للديناميكية الاقتصادية، وتبعمهم في هذا التوجه العديد من الاقتصاديين ك: غالبرايت Galbraith، قودوين Goodwin، وهيرشمان Hirschman.

وبذلك تحولت العديد من المجتمعات خلال الثلاث العقود الأخيرة من مجتمعات صناعية تعتمد بشكل رئيسي في نشاطها على استغلال وتحويل الموارد المادية للطبيعة، إلى مجتمعات معرفية قائمة على إنتاج وتوزيع المعرفة²، وبرزت معها سلسلة محورية جديدة قائمة على تئمين عنصر المعرفة البشرية. لذلك فإن اكتشاف خصائص وحقيقة هذه التغيرات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ودراسة آثارها على نشاط المنظمات أصبحت موضوعاً في غاية الأهمية، من خلال ما تقدم تطفو إلى السطح معالم إشكالية البحث المقدم وهي: ما هي أهم التحولات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية، والتي مهدت الطريق إلى ما يعرف حالياً بالاقتصاد القائم على المعرفة ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نعتمد الفرضيتين التاليتين :

- تسجّل الصناعات عالية التقنية High Tech industries والخدمات كثيفة المعرفة Knowledge intensive services كالإعلانات، التعليم، الإعلام والاتصال أعلى معدلات النمو من حيث حجم الإنتاج والعمالة.
- لقد أصبحت المعرفة المورد الأكثر أهمية في العملية الاقتصادية، بسبب زيادة الاعتماد عليها في النشاط الاقتصادي، حيث أصبح رأسمال المعنوي والاستثمار في الأصول المعنوية من أهم محددات النمو والميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

إن أول ذكر لمصطلح اقتصاد المعرفة كان لعالم الاقتصاد الاسترالي Fritz Machlup عام 1962 في بحث منشور عن قياس ناتج المعرفة في الولايات المتحدة³ حيث قدر حجم المعرفة في تلك الفترة بـ: 136.4 مليون دولار، أي ما يقارب 29% من الناتج الإجمالي الأمريكي⁴. ليتتالي ذكره بعدها في الأبحاث والتقارير التي تصدرها بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ولعل أبرز تعريف هو ما جاءت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي عرفت اقتصاد المعرفة knowledge economy على أنه مفهوم برز نتيجة إقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد (موارد طبيعية، رأسمال، عمالة بسيطة...الخ)⁵.

أما قسم التجارة والصناعة للمملكة المتحدة UKTID⁶ فيعرف اقتصاد المعرفة على أنه " اقتصاد يكون فيه توليد واستغلال المعرفة هو العامل الرئيسي لخلق الثروة"⁷.

أما Charles Leadbeter فقد قدم تعريفاً نوعياً أهتم بشكل أكبر بمجالات اقتصاد المعرفة، حيث يؤكد بأن اقتصاد المعرفة ليس مفهوماً محصوراً في الصناعات العالية التقنية hi-tech industries، بل هو اقتصاد يشمل مجموع المصادر الجديدة للتنافسية، والتي يمكن لأي مؤسسة في أي منطقة وفي أي مجال استخدامها، بدءاً من الزراعة والتجارة بالتجزئة وصولاً إلى صناعة البرمجيات، والتكنولوجيا الحيوية⁸.

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا تعريف اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد يكون فيه شرط الازدهار والنماء رهناً بشكل متزايد على الاستخدام الفعال للأصول المعنوية كالمعرفة، المهارات، والقدرات الإبداعية كمورد إستراتيجي للميزة التنافسية.

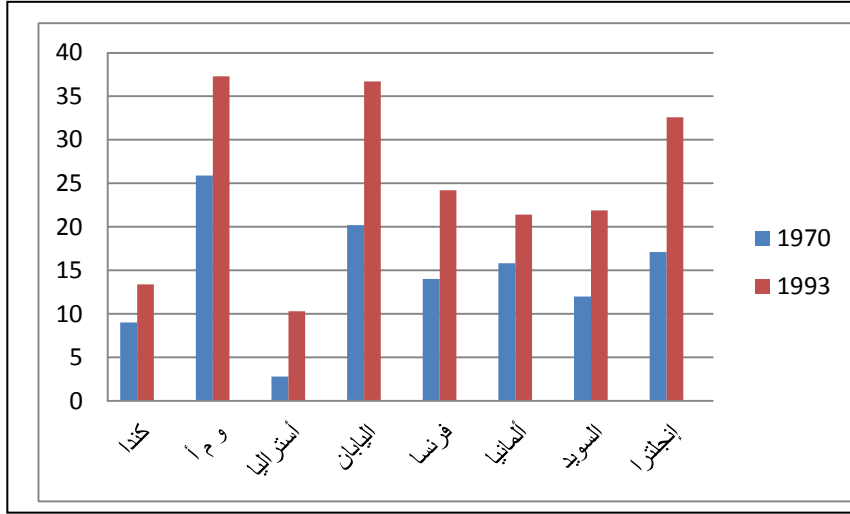
2- عوامل نشوء اقتصاد المعرفة:

يرجع الباحثين الأمريكيين بالمركز الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية Peter و John Houghton و Sheehan بزوغ فجر اقتصاد المعرفة إلى عاملين رئيسيين هما⁹:

أولاً: **تزايد كثافة المعرفة**: لقد أدى الانتشار المطرد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حدوث تزايد واسع وسريع في معدلات خلق ونشر المعرفة، وهذا من خلال تسهيل عمليات الاتصال والتعاون الفني والعلمي بين الباحثين في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي عزز من أنشطة البحث والتطوير وحسن من مردوبيتها، وفتح المنافذ أمام معارف وتكنولوجيات جديدة. و واحدة من أهم الدلائل التي يمكن أن نستدل بها على حقيقة هذا التوجه هي الارتفاع غير مسبوق في براءات الاختراع Patents ، حيث يسجل المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية USPTO ¹⁰ ، تزايداً مستمراً في عدد براءات الاختراع من 113.704 براءة اختراع مسجلة عالمياً سنة 1981 إلى قرابة 200.000 براءة اختراع سنة 2006¹¹.

ولأن التكلفة الحدية لمعالجة وتخزين وإرسال المعلومات هي عملياً شبه منعدمة، فإن تطبيق المعرفة في كل مجالات الاقتصاد أصبح أمراً في غاية اليسر والضرورة في نفس الآن، وتزايدت تبعاً لذلك كثافة ومستوى المعرفة في شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، حيث تؤكد الأرقام الرسمية تزايد حصة الصادرات العالمية من المنتجات العالية التقنية High technology products بين سنتي 1985 و 1995 بنسبة 15 بالمائة مقارنة بباقي السلع الأخرى التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 10 بالمائة¹².

الشكل 01: حصة الصناعات العالية التقنية من مجموع الصناعة (كنسبة مئوية)



Source : OCDE, 1996, p.9

ثانياً: تسارع وتيرة العولمة: إضافة إلى تزايد كثافة المعرفة في الاقتصاد، هناك من يضيف سبباً آخر كان وراء زيادة الاهتمام بموضوع اقتصاد المعرفة، ألا وهو العولمة السريعة للأنشطة الاقتصادية¹³، والتي ساهمت في الرفع من معدلات نقل التكنولوجيا وتعميم المعرفة. فعلى الرغم من وجود فترات انفراج كثيرة شهدتها الاقتصاد العالمي ، إلا أن المرحلة الراهنة تعد مرحلة انفتاح غير مسبوق يمكن رصده على عدة مستويات:

➤ تسابق دولي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نتج عليه توجه متزايد لتحرير النشاط الاقتصادي Economic deregulation تمثل بشكل جلي في سلسلة الإلغاءات التدريجية للقيود الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع والخدمات.

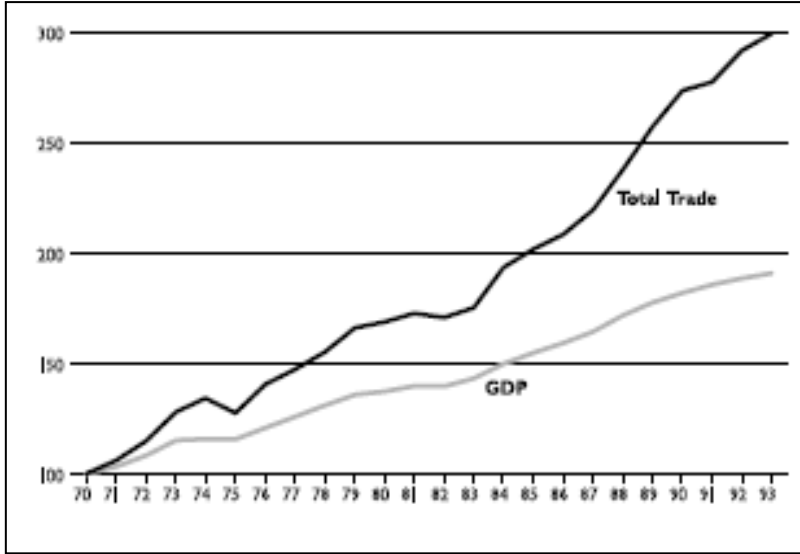
➤ اتجاه عالمي متزايد لتعويم العملات المحلية وعولمة أسواق المال الدولية.

➤ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشر Foreign direct investment وباقي أشكال تدفقات رؤسالم Capital flows.

➤ محاربة قوانين الحماية الاقتصادية والعمل على تحرير أسواق المنتجات The Deregulation of Product markets في العديد من البلدان وكسر الاحتكارات الوطنية National monopolies في قطاعات حيوية وحساسة كالطاقة، الاتصالات، النقل الجوي، الخدمات المالية...الخ.

لقد أدى اجتماع كل هذه العناصر إلى تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته بشكل عميق، من خلال تزايد حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تكشف لنا الأرقام الرسمية عن تزايد حجم التجارة العالمية بنسبة 60% مقارنة بالنواتج العالمي الإجمالي GDP بين سنتي 1970 و 1993 (ثلثا هذه الزيادة كان بعد سنة 1983)، كما هو موضح في الشكل 02.

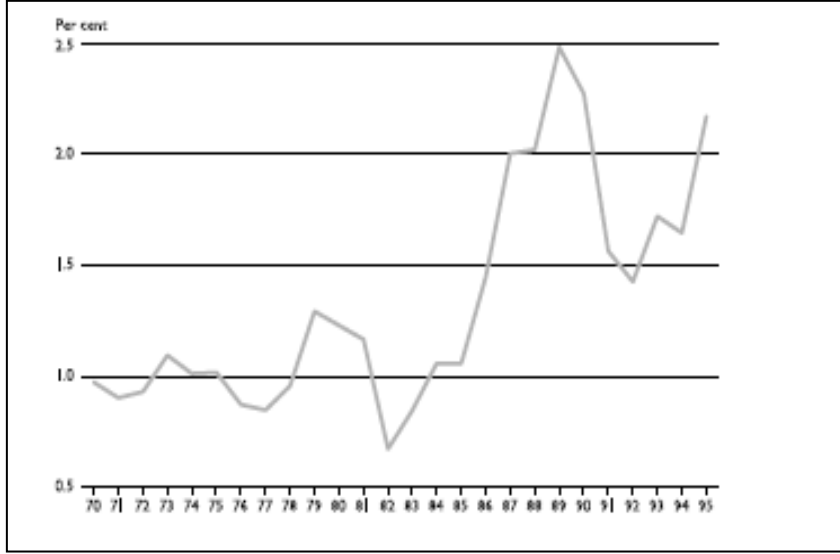
الشكل 02: تطور حجم التجارة العالمية والنواتج العالمي الإجمالي بين سنتي 1970 و 1993 (بليون دولار أمريكي)



Source: John Houghton and Peter Sheehan, op cit, p.41

كما أن الترابط والتكامل الكبير The rapid integration لأسواق المال العالمية بدءاً من منتصف الثمانينات قد أثر بشكل ملحوظ على اقتصاديات الدول النامية حيث سجلت أسواق هذه الدول توسعات كبيرة في معدلات الإقراض الطويل المدى ، وارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة . حيث بقي حجم الاستثمارات الأجنبية لمجموع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بين سنتي 1970 و 1985 ثابتاً نسبياً ليتضاعف بعدها (بين 1985 و 1990) بـ: 4 مرات (أكثر من ضعف الناتج العام الإجمالي).

الشكل 03: نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج العالمي الإجمالي 1970-1993 (%)



Source: John Houghton and Peter Sheehan, op cit, p.41

3- خصائص اقتصاد المعرفة:

يختلف اقتصاد المعرفة عن غيره من الاقتصاديات التقليدية (اقتصاد زراعي، اقتصاد صناعي) بجملة من المميزات والخصائص، نوجزها في عدة نقاط هي:

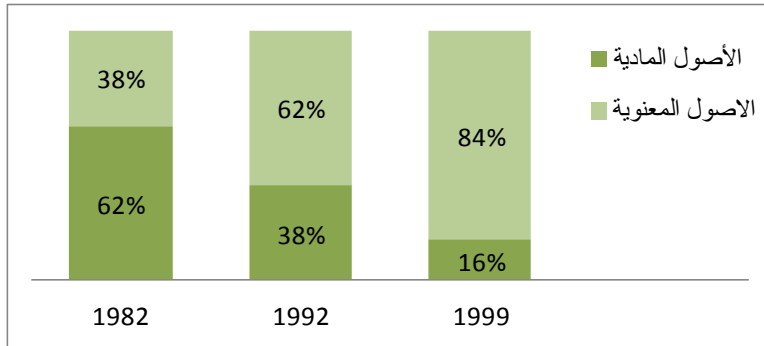
3-1- انتشار تكنولوجيا المعلومات:

يشهد العالم خلال الآونة الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات استخدام أجهزة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال في شتى مجالات الأعمال ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد. و يعود هذا الانفجار الحاصل في ثورة المعلومات والاتصالات بشكل رئيسي إلى الانخفاض المستمر في تكلفة أجهزة معالجة المعلومات ووحدات الاتصال¹⁴، والتطور السريع في التطبيقات المتعلقة بحاجات الأفراد والمنظمات (الرقمنة Digitalization ، تطور البرمجيات Software's، تكنولوجيات التصوير والمسح الضوئي Scanning and Imaging technologies، الذاكرات الإلكترونية وأدوات التخزين Memory and Storage technologies.... الخ).

أما إذا أردنا البحث عن قاسم مشترك يربط بين جميع هذه التكنولوجيات المذكورة سابقاً فلن نجد أفضل من شبكة المعلومات العالمية أو الإنترنت Internet، بصفاتها تكنولوجية وليدة جميع التطورات السابقة، ففي العقد الأول من تطور هذه الشبكة و بالذات عام 1989 كانت حكرًا فقط على مجموعة من المتخصصين (حوالي 159000 مستخدم)، أما الآن وبعد قرابة 20 سنة، فقد تضاعف عدد مستخدمي هذا المورد إلى قرابة 600 مليون مستخدم نهاية سنة 2008.

3-2- ارتفاع حصة الأصول المعنوية: لقد شهد عالم الأعمال خلال العقدين الأخيرين تحولاً ثورياً في المفاهيم الاستثمارية للمنظمات، حيث أصبح إنتاج السلع والخدمات وخلق الثروة يعتمد بشكل كبير على الأصول المعنوية بدل الأصول المادية. ففي سنة 1982 مثلاً كانت 62 % من استثمارات المؤسسات الأمريكية تتفق على الأصول المادية كالأراضي، المعدات... وغيرها من الأصول المادية الأخرى. وفي سنة 1992، أي 10 سنوات بعدها انخفضت النسبة إلى 37% ¹⁵ ، أي أنّ أكثر من ثلثي هذه الاستثمارات يتجه نحو ما يسمى بالأصول المعنوية Intangibles assets.

الشكل 04: تطور نسبة الأصول المعنوية إلى إجمالي الأصول للمؤسسات S&P 500

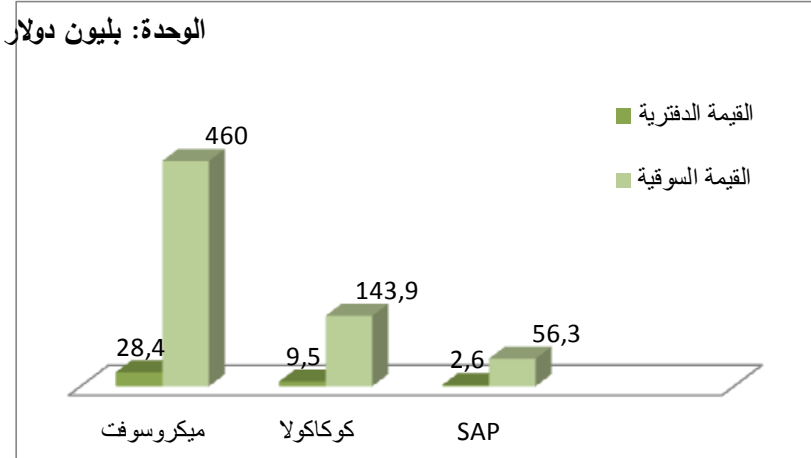


Source: Juergen H. Daum, intangible assets and value creation, op cit, p.4

3-3- تزايد الهوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية: لقد أحدثت هذه الطفرة في الاستثمارات المعنوية إشكالية حقيقية في مجال تقييم المؤسسات، حيث أصبحت نسبة القيمة الدفترية (المحاسبية) إلى القيمة السوقية متدنية بشكل فاضح، خاصة بالنسبة للشركات العالية التقنية. فعلى

سبيل المثال نجد أن أصول المؤسسة الأمريكية الرائدة في صناعة البرمجيات ميكروسوفت Microsoft الظاهرة في الميزانية بتاريخ 1999/12/31 لا تمثل إلا ما نسبته 6.2 % من قيمتها السوقية والمقدرة بـ: 460 مليون دولار أمريكي.

الشكل 05: الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لكبريات المؤسسات الأمريكية



Source: Juergen H. Daum, intangible assets and value creation, op cit, p.4

نلاحظ من خلال هذا الرسم الفرق الكبير بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لهذه المؤسسات المختارة. فلو أخذنا على سبيل المثال حالة شركة ميكروسوفت المختصة في صناعة وتطوير البرمجيات نلاحظ أن قيمتها السوقية تفوق قيمتها الدفترية بحوالي 16 مرة، ويرجع الخبراء هذا الفرق إلى المعرفة المتقدمة للمؤسسة Advanced knowledge في مجال تطوير البرمجيات، وطبيعة البيئة التي تزاوّل نشاطها بداخلها، والتي تدفعها دائماً إلى تطوير منتجات برمجية جديدة و متطورة ، وتلزمها بانتهاج سياسات تسويقية مبتكرة Creative marketing policies للحفاظ على قاعدة عملائها ، إضافة إلى الطبيعة الخاصة للمنتج الذي تقدمه هذه الشركة، فالبرمجيات الجاهزة Softwares هي منتجات معرفية خالصة pure knowledge تقدم في شكل رمز جاهز دون الحاجة إلى حامل مادي Physical support. وعلى نفس الاتجاه نجد الرائدة الألمانية SAP في مجالي تخطيط موارد المؤسسات Enterprise Ressources Planning و تطوير الحلول البرمجية للأعمال الإلكترونية، حيث نجد أن 4.6 % فقط من قيمتها السوقية تظهر في صافي الأصول المحاسبية المقيدة في الميزانية، ويرجع الخبراء هذا الارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة،

إلى قدرة وتفوق المؤسسة الكبيرين في مجالي الاستشارات الفنية Consulting وتطوير الحلول المبتكرة للأعمال الالكترونية للمؤسسات e-business software solutions ، وقاعة العملاء الواسعة (حوالي 13500 مؤسسة في أكثر من 120 دولة).

3-4- **حتمية الإبداع لأجل البقاء:** يشير waltz عن Gary Hamel في كتابه Leading the revolution إلى أن ثورة الأعمال في القرن الواحد والعشرين ستتميز بالتعقيد والسلوك غير الخطي للتكنولوجيا¹⁶، ويفصل في نفس الكتاب على أن التطور التكنولوجي الحاصل خلال الثلاث عقود السابقة قد مر بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: وكانت خلال فترة السبعينات وقد تميزت بالتركيز على عنصر التحسين من خلال الابتكار والإبداع المستمرين لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة في حين ركز التسيير على زيادة الأصول الإنتاجية المادية.

المرحلة الثانية: وكانت خلال فترة الثمانينات والتسعينات، أين تحول الاهتمام نحو الأصول المعنوية Intangible assets، وذلك بترشيد العمليات الإنتاجية من خلال إعادة هيكلة عمليات الإنتاج Business process re-engineering، وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع تزايد الاهتمام بتطوير المؤسسات التعليمية (البحث والتطوير)

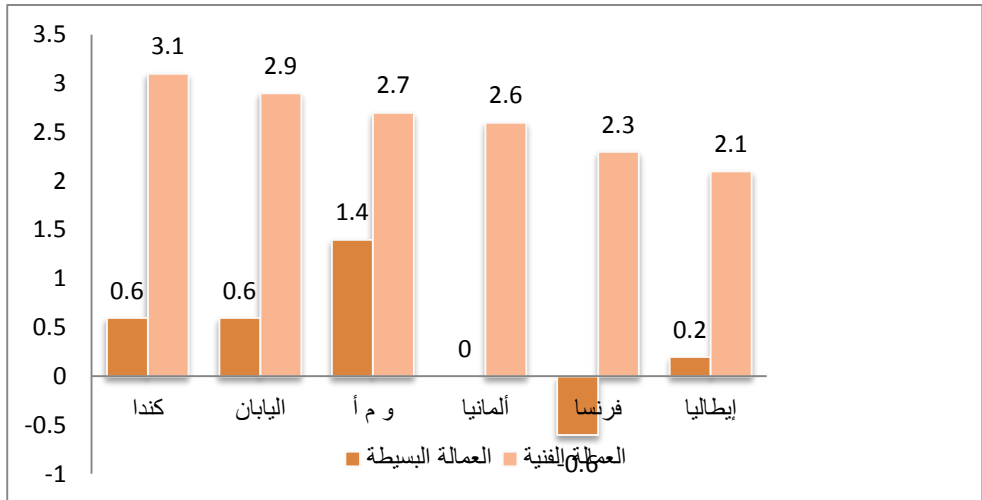
المرحلة الثالثة: وهي الفترة الراهنة والتميزة بالانتشار الواسع للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، وتعقيد العولمة، والثورة غير خطية للإبداع والمرونة، وتزايد عدد المخاطر التي تهدد المنظمات فأصبح تبني أجندة إبداعية غير خطية لمسايرة التغير الدائم في البيئة التشغيلية للأعمال مفتاح الصمود والنجاح في السوق والحفاظ على التنافسية.

ووفقاً ل: Hamel فإن روح الإبداع المستمر والمرونة الشديدة أصبحت هي المحددات الأساسية للحفاظ على تنافسية المنظمات في الثورة الغير خطية للأعمال في عصر المعرفة. أين ستكون الكلمة الحاسمة لمفهوم الإبداعي للعمل Business concept innovative و يقصد به القدرة على تغيير نماذج العمل الحالية إلى طرق وأساليب إنتاجية مبتكرة، تمكّن المنظمات من خلق قيمة جديدة للمنتجات، وتحدث انقلاباً في طرق الإنتاج والاستهلاك. وستكون الميزة هنا أمام المؤسسات الصغيرة؛ لأنه وبحسب نفس المؤلف أن الإبداع في مفهوم العمل لا علاقة له برأسمال،

والخطر الكبير هنا سيحيط بالقوى العظمى والمؤسسات العملاقة التي يمكن أن تكون ضحية تغيرات جذرية في مفاهيم العمل.

3-5- **سيادة العمل المعرفي:** لعل أهم التغيرات التي صاحبت مجتمع المعلومات الحديث، تتعلق أساساً بالتحول في مجال العمل والإنتاج، أي الانتقال من الصناعات التي كانت تشكل محور الإنتاج في عصر الصناعة والتي كانت تعتمد على الجهد العضلي للعامل في عمل محدد متكرر لا يحتاج إلى كثير من تشغيل العقل، إلى صناعات بازغة جديدة تمثل مركز الثقل فقي الإنتاج، وتعتمد على التطورات التكنولوجية المتلاحقة. وهي في الغالب صناعات تعتمد على المجهود العقلي للعامل وعلى مقدرته على الابتكار والإبداع واستنتاج الأفكار الجديدة غير التقليدية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على العمالة الفنية Skilled labour، حيث تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معدل البطالة للأفراد ذوي التعليم المتوسط (تعليم ثانوي فما تحت) 10.5%، في حين تسجل معدل أقل من 3.8% للأفراد الحاصلين على مؤهلات عالية (أفراد حاصلون على شهادة جامعية)¹⁷.

الشكل 06: متوسط المعدل السنوي لنمو اليد العاملة 1980-1990



Source : Jérôme Vincent, économie de connaissance, op.cit, p.10

ويرجع السبب في هذا التزايد في الطلب على العمالة المعرفية إلى العوامل الآتية :

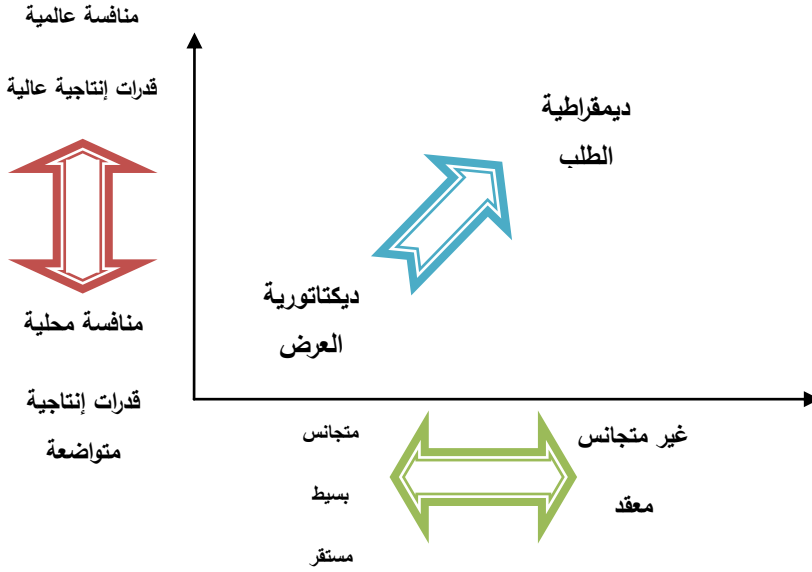
- تزايد النشاط المعرفي، حيث تشير إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1997 أن 35 % من القيمة المضافة لقطاع الأعمال لدول المنظمة (19 دولة) متأتية من القطاعات المعرفية، الأمر الذي أدى بالطلب المتزايد على العمالة المعرفية .
- الانفجار الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزايد مستوى المعرفة في الأنشطة الاقتصادية للذات غيراً من طبيعة المنافسة؛ من منافسة سعرية قائمة على تدنية التكاليف إلى منافسة تقنية أساسها التطوير والإبداع المستمر .

3-6- تشخيص الطلب:

تمارس أغلب المنشآت نشاطها في بيئة ديناميكية أهم ما يميزها هو العولمة وانفتاح الأسواق، الطلب المشخص *une demande personnalisés*، المنافسة المتزايدة من حيث تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية، والمهارات المتميزة، وتطور وتعقد المعارف والتكنولوجيات الواجب السيطرة عليها.

في هذه البيئة الاقتصادية الجديدة أصبح الزبون هو الحكم الرئيسي لقواعد اللعبة الإنتاجية، الأمر الذي أدى ببعض رجال الأعمال ك: Charles sirois إلى دعوة المنشآت التخلي عن فلسفة الأعمال القائمة على فكرة ديكتاتورية العرض *la dictature de l'offre* والأخذ بفكرة ديمقراطية الطلب *la démocratie de la demande* وأن السيادة في العصر الحالي تكون للمستهلك¹⁸. ويلخص نفس المصدر السابق التحولات الحاصلة في بيئة الأعمال في الرسم الآتي:

الشكل 07: التغيرات الراهنة في بيئة الأعمال



Source: Real Jacob, op cit, p1

يوضح الشكل السابق التحولات الحاصلة في بيئة الأعمال والتي أجبرت المنشآت على ضرورة التأقلم مع هذه المعطيات الجديدة من خلال:

- ترشيد التكاليف وإعادة إعداد المهارات الأساسية (تدنية الحجم التنظيمي، إعادة هندسة نشاطات الأعمال، إعادة هيكلة وحدات الإنتاج وربطها بشكل مباشر مع الأسواق)
- التحسين التطوير المستمرين وإخضاع المنتجات لمعايير الجودة العالمية (شهادات الإيزو ISO، المعايير التنافسية (approche Kaizen, Six Sigma, étalonnage concurrentiel)
- الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي (تجارة إلكترونية، أعمال إلكترونية... الخ)
- البحث عن أكبر قدر ممكن من المرونة (لامركزية الهياكل والتنظيم déconcentration، تعديد المهارات polyvalence ، توزيع المسؤولية على الفرق équipes responsabilisées... الخ)

ولذلك فإن المنظمين إذا كانوا بحاجة إلى النهوض بمؤسستهم إلى مصاف العالمية classe mondiale فإنهم ملزمون بتحويل نظرتهم من الإنتاج إلى الطلب عن طريق الأخذ بالاستراتيجيات السابقة.

خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نفهم مختلف التحولات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ونحلل مختلف الخصائص التي تميز بيئة الأعمال الراهنة، حيث توصلنا إلى أن نمو المعرفة البشرية والانتشار الواسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة قد أدتا إلى إحداث تغييرات جذرية في أنماط عمل المنظمات وأساليب الحياة الاجتماعية للأفراد، وأصبحت المؤسسات مجبرة على محاكاة هذه التغيرات والاستفادة منها قدر الإمكان. ومن جملة هذه التحديات التي تواجهها المؤسسات في الاقتصاد الحالي القائم على المعرفة نذكر ما يلي:

➤ لقد أصبحت القدرة على المنافسة المباشرة Head to Head competition شرطاً رئيسياً للاستمرار والنجاح وفي الأسواق خاصة بعد عولمة المنافسة وفتح الأسواق (المشروط وغير المشروط)

➤ لقد أصبح شرط الحجم عاملاً رئيسياً وميزة هامة للبقاء أمام المنافسة وولوج الأسواق الخارجية، الأمر الذي زاد من حدة التحدي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مجبرة على عقد شراكات أجنبية (وإن كان البعض لا يوافق على هذه النقطة كـ Gary Hamel¹⁹)

➤ لقد أدت عولمة الإنتاج إلى ترشيد عملية الإنتاج، من حيث تنسيق توزيع وتراكم الأصول، تكريس مبدأ التخصص specialization وتعزيز مفهوم الفروع الأجنبية وخطوط الإنتاج العالمية Chain of production، global وبالتالي ضمور عهد الأسواق الداخلية (الطلب المحلي).

➤ لقد أضحى النشاط الاقتصادي على قدر كبير من المرونة، وأضحت العلاقة بين العرض والطلب أكثر تفاعلية من ذي قبل، وأجبرت المنظمات تبعاً لذلك على تبني نماذج تسويقية حديثة مبنية على تشخيص الطلب.

➤ تسجل الاقتصاديات المعرفية أرباحاً هائلة جراء التحولات في الأنماط الاستهلاكية والصناعية، وينعكس هذا النمو في الصناعات المعرفية على نمو في مداخل هذه الصناعات، ارتفاع أجور الوظائف المعرفية، استمرار أنشطة البحث والتطوير... الخ .

➤ يحتم النمط الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة على المؤسسات أن تتعلم كيفية تعظيم العائد ليس فقط عن طريق الأصول المادية بل حتى بالاعتماد على الأصول المعنوية، الأمر الذي يستوجب وجود نموذج جديد لمنظمات الأعمال، وأنظمة إدارة جديدة أكثر تأقلاً مع هذه المحركات المعنوية الجديدة للقيمة.

➤ لقد أدى تزايد الارتباط Inter-dependence بين التجارة العالمية، وحركة رؤوس الأموال، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تزايد معدلات نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.

➤ تغير مفهوم تنافسية المؤسسات من البحث عن الموارد إلى ضرورة الإبداع والتغيير المستمر في طرق وأساليب الإنتاج.

➤ ينبغي على المؤسسات ترشيد التكاليف وإعادة إعداد المهارات الأساسية (تندية الحجم التنظيمي، إعادة هندسة نشاطات الأعمال، إعادة هيكلة وحدات الإنتاج وربطها بشكل مباشر مع الأسواق)

➤ ضرورة التحسين والتطوير المستمرين، وإخضاع المنتجات لمعايير الجودة العالمية (شهادات الإيزو ISO، المعايير التنافسية approche Kaizen, Six Sigma, étalonnage concurrentiel).

➤ الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي (تجارة إلكترونية، أعمال إلكترونية... الخ) لما له من مزايا تنافسية من حيث التكاليف والفعالية.

➤ البحث عن أكبر قدر ممكن من المرونة (لامركزية الهياكل والتنظيم déconcentration، تعديد المهارات polyvalence ، توزيع المسؤولية على الفرق équipes responsabilisées... الخ)

-
- ¹ - OCDE, the knowledge based economy, 1996, p. 11
- ² - ibid, p. 11
- ³ - measured the production and distribution of knowledge in the United States.
- ⁴ - **Benoit Godin**, the knowledge economy ; fritz machlup's construction of a synthetic concept, Quebec, Canada, 2008
- ⁵ - OCDE, 1996, op.cit, p.9
- ⁶ - UKTID: united kingdom trade and industry department.
- ⁷ - **new Zealand government**, the knowledge economy, 1999, p5
- ⁸ - **Charles leadbeter**, new measures for the new economy, juin, 1999.
- ⁹ - **John Houghton and Peter Sheehan**, A Primer on the Knowledge Economy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University, USA, 200, p 2
- ¹⁰ - **USPTO**: United States Patents & Trademarks Office.
- ¹¹ - نلاحظ من هذا الشكل أن نصف هذا العدد سُجل في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، بمعنى أن إجمالي عدد براءات الاختراع المسجلة عالمياً تشاطره الولايات المتحدة الأمريكية مناصفة مع باقي دول العالم، ما يعكس لنا روح الابتكار العالية التي يتميز بها المجتمع الأمريكي أفراداً ومؤسسات، والعناية الخاصة التي توليها الأجهزة الحكومية الأمريكية لأنشطة البحث والتطوير أكثر من أي بلد آخر.
- ¹² - **John Houghton and Peter Sheehan**, op.cit, p. 4
- ¹³ - ibid, p. 5
- ¹⁴ - **John Houghton and Peter Sheehan**, A Primer on the Knowledge Economy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University, USA, 2000, p. 2
- ¹⁵ - **Juergen H. Daum**, intangible assets and value creation, Wiley, England, 2003, p. 3
- ¹⁶ - **Edward waltz**, knowledge management in the intelligence enterprise, Artech house, London, 2003, p.9
- ¹⁷ - **Jérôme Vincent**, économie de connaissance, institut d'études politiques de Toulouse, p.10, consultable sur : <http://www.univ-tlse1.fr/lereps/present/vicente.html>
- ¹⁸ - **Real Jacob**, Gérer les connaissances : un défi de la nouvelle compétitivité du 21^e siècle, Université du Québec à Trois-Rivières, 2000
- ¹⁹ - للتفصيل حول هذه الملاحظة يمكن الإطلاع على العنصر المدرج في البحث تحت عنوان: ضرورة الإبداع لأجل البقاء.